GIEM

مقارعة الوجه القبيح للاستعمار النقدي الفرنسي

البيتكوين أداة الخروج من منطقة الفرنك الإفريقي CFA

Volume No. 110, JULY 2021 - Dhu al-Hijjah, 1442

مقارعة الوجه القبيح للاستعمار النقدي الفرنسي

البيتكوين أداة الخروج من منطقة الفرنك الأفريقي CFA[1]

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

حذّر رسول الله صلى الله عليه وسلم من فقدان الأمة السيطرة على نقدها وتشويه وظائفه بالمنظور الكلي؛ بقوله: **(تعس عبد الدينار وعبد الدرهم)**؛ فلابد للأمة من السيطرة على نقدها حتى لا تقع فريسة العبودية للغير. أما بالمنظور الجزئي فلا يصح أن يجمع الإنسان المال دون ضابط؛ لأن شريعة الإسلام أوجدت ضوابط عامة لكسبه ولصرفه؛ فلا ينصرف الناس لتحصيل المال مهما كان الثمن.

كل ذلك لإبقاء وظيفة النقد ضمن النافع المفيد.

فرنك المجتمع المالي الأفريقي CFA أو سيفا، هو فرنك الجماعة المالية لأفريقيا، مرتبط كليًا بالفرنك الفرنسي بنسبة ١ إلى ٥٠، وبعد ١٢ يناير ١٩٩٤ بنسبة ١ إلى ١٠٠ إثر اجتماع بين مسؤولين فرنسيين ونظرائهم الأفارقة في داكار. ليستيقظ بعد ذلك ١٨٠ مليون أفريقي في صباح اليوم التالي، وقد فقدوا نصف مدخراتهم بأمر من قوة أجنبية مقرها على بعد ٥٠٠٠ كيلومتر، قوة نقدية مدعومة بقوى عسكرية وبعض المستفيدين المحليين؛ وبالرغم من تغير رؤساء تلك الدول عبر عقود، إلا أن الترتيبات المالية لم تتغير ولا يُسمح لهم بتغييره. **إنه الاستعمار النقدي.**

بدأت الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية في التفكك؛ لتخسر الهند الصينية، ثم سوريا ولبنان وشمال إفريقيا. وبقيت متمسكة بغرب ووسط إفريقيا؛ التي وفرت لها القوة البشرية العسكرية خلال الحربين

[1] مقتبس ومترجم بتصرف من مقال:
ALEX GLADSTEIN, FIGHTING MONETARY COLONIALISM WITH OPEN-SOURCE CODE, The Bitcoin Magazine, JUN 23, 2021, Link

العالميتين، حيث تقدم لها الموارد الطبيعية؛ كاليورانيوم والكاكاو والأخشاب وخامات الألمنيوم، مما أغنى الامبراطورية ومدَّ في عمرها.

ومع اقتراب عام ١٩٦٠، فككت أوروبا ارتباطها بإفريقيا بعد عقود من النهب، أما فرنسا فأدركت أن بإمكانها الحصول على كعكتها، بالتنازل عن سيطرتها السياسية مع الاحتفاظ على سيطرتها النقدية.

لا يزال هذا الإرث قائمًا حتى اليوم في ١٥ دولة تتحدث الفرنسية وتستخدم عملة تسيطر عليها فرنسا، هي: السنغال، مالي، ساحل العاج، غينيا بيساو، توغو، بنين، بوركينا فاسو، النيجر، الكاميرون، تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، الجابون، غينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو وجزر القمر. ولا يزال الفرنسيون حتى الآن يمارسون سيطرتهم النقدية على أكثر من ٢،٥ مليون كيلومتر مربع من الأراضي الأفريقية بينما لا تتجاوز مساحة فرنسا النصف مليون كيلومتر بقليل، كان عدد سكان فرنسا في عام ١٩٦٠ حوالي ٤٠ مليون نسمة، مقابل ٣٠ مليون نسمة في منطقة CFA، واليوم صار عدد سكان فرنسا ٦٧ مليون مقابل ١٨٣ مليونًا في منطقة CFA.

الفصل العنصري النقدي

تحتفظ فرنسا بمصيرها المالي في يدها، أما المصير المالي لدول CFA فقد تلاعبت به فرنسا بشكل مسيء.

- تم تقييم فرنك CFA في عام ١٩٤٥ بقيمة ١.٧ فرنك فرنسي، وتم تعزيزه إلى ٢ فرنك فرنسي عام ١٩٤٨، وعندما رُبط الفرنك الفرنسي باليورو نهاية التسعينيات، كان يساوي ٠.٠١ فرنك فرنسي، وهذا تخفيض بنسبة ٩٩.٥٪ لقيمة CFA. ومع كل تخفيض تزداد قوة فرنسا الشرائية مقابل زيادة قيمة مستوردات مستعمراتها من السلع الحيوية.
- تخدم ثلاثة بنوك مركزية دول CFA15، هي البنك المركزي لدول غرب إفريقيا BCEAO، وبنك دول إفريقيا الوسطى BEAC، والبنك المركزي لجزر القمر Centrale des Comores BCC. تحتفظ هذه البنوك المركزية باحتياطيات النقد الأجنبي – أي مدخراتها الوطنية – للدول الفردية في منطقتها، مقابل إيداع ٥٠٪ منها لدى الخزانة الفرنسية باستمرار. وهذا الرقم رغم ارتفاعه، فهو نتيجة مفاوضات تاريخية حيث كان الاحتفاظ بنسبة ١٠٠٪ من احتياطياتها في فرنسا.

- ليس لدول CFA سلطة على احتياطياتها في الخارج؛ ولا يعلمون كيف يتم إنفاقها؛ بينما تعرف فرنسا كيف تُنفق أموال كل دولة من دول CFA، وتدير حسابات كل بلد من خلال البنوك المركزية الثلاثة.
- تُصنِّع فرنسا العملات الورقية والمعدنية المتداولة في دول CFA، وتتقاضى ٤٥ مليون يورو سنويًا مقابل هذه الخدمة، كما تمتلك ٩٠٪ من احتياطي ذهب CFA الذي يقدر بحوالي ٣٦،٥ طنًا.

إذًا تطورت آليات نظام CFA دون تغيير في وظائفه الأساسية وطرق الاستغلال؛ فبقي استنزاف موارد دول CFA لصالح الدول الغنية، دون أن تستثمر الدول الغنية إيراداتها في تلك الدول الفقيرة، وتغيّر شكل هذا الاستغلال إلى وسائل أكثر تعقيداً وأقل وضوحًا للحفاظ على العبودية السياسية والاقتصادية.

يمنح نظام CFA الحكومة الفرنسية عدة مزايا:

١. الاحتفاظ بالاحتياطيات لاستخدامها وفق تقديراتها؛
٢. أسواق كبيرة للصادرات باهظة الثمن مقابل واردات رخيصة؛
٣. القدرة على شراء المعادن الاستراتيجية بعملتها المحلية دون استنزاف احتياطياتها؛
٤. قروض مواتية عندما تكون دول CFA في حالة ائتمان، بمعدلات فائدة مواتية عندما تكون مدينة، ويتجاوز معدل التضخم الفرنسي معدل فائدة القرض، وبذلك تجبر فرنسا دول CFA على دفع رسوم مقابل تخزين احتياطياتهم لديها.
٥. قروض مزدوجة، حيث تقترض دول CFA الأموال من فرنسا، وبسبب تشوه ظروف الاقتصاد الكلي، فليس أمامها إلا أن تتعاقد مع الشركات الفرنسية؛ ليعود أصل القرض مباشرة لفرنسا وتبقى دول CFA مثقلة بأصل الدين وفوائده.
٦. يمكن للشركات بيع فرنك CFA مقابل اليورو بسهولة، بينما لا يمكن لمواطني CFA استبدال الفرنك خارج منطقة البنك المركزي.

إن مؤدى هذا النظام إعادة التدوير، حيث يبيع مصدرو CFA موادهم الخام إلى فرنسا، ويتم جمع جزء من عائداتها من قبل البنك المركزي الإقليمي وإعادة استثمارها في ديون الامبراطورية من خلال ديون الحكومة الفرنسية أو الأوروبية.

الميثاق الاستعماري والقمع النقدي

يتمثل القمع النقدي بإجبار فرنسا لدول CFA على الاحتفاظ بكمية ضخمة من الاحتياطيات في الخزائن الفرنسية، مما يمنع الأفارقة من خلق الائتمان المحلي، لينتهي الأمر بالبنوك المركزية الإقليمية بإقراض القليل جداً بمعدلات عالية جداً، وذلك بدل إقراض المزيد بمعدلات منخفضة، وينتهي الأمر بدول CFA بشراء ديون فرنسية أو أوروبية باحتياطياتها الاستراتيجية.

والجزء الأكثر إثارة للدهشة هو الامتياز الخاص أو حق الشفعة على الواردات والصادرات؛ فمنتج القطن في مالي، يعرض بضائعه على فرنسا، قبل أن يذهب إلى الأسواق الدولية. وإذا رغبت بينين إنشاء مشروع بنية تحتية جديد، فلابد من التفكير بالعطاءات الفرنسية قبل غيرها. وهذا معناه أن فرنسا قادرة على الوصول إلى سلع أرخص من السوق من مستعمراتها السابقة، وبيع سلعها وخدماتها بأسعار أعلى من السوق. وهذا استمرار للميثاق الاستعماري، الذي يقوم على أربعة مبادئ أساسية:

- حرمان دول CFA من التصنيع، والاكتفاء بتزويد فرنسا بالخام الذي تحوله إلى منتجات نهائية.
- إعادة بيع المنتجات النهائية لدول CFA؛ كاحتكار للصادرات والواردات الاستعمارية؛
- احتكار شحن المنتجات الاستعمارية إلى الخارج؛
- منح الأفضليات التجارية لمنتجات المستعمرات.

منح نظام CFA صبغة الثقافة الإفريقية شكلا، فسمح بطبع صور النباتات والحيوانات الأفريقية على عملاتها، كما وطنت البنوك المركزية في داكار وياوندي وموروني. لكن الأوراق النقدية لا تزال تُصنّع في فرنسا، وتدار حسابات عملياتها هناك، ولا يزال المسؤولون الفرنسيون أعضاء في مجالس إدارة البنوك المركزية الإقليمية ولديهم حق النقض (الفيتو)، وعليه فلكل مواطن من الغابون موظف فرنسي يتخذ القرارات نيابة عنه. تماماً كما لو أن البنك المركزي الأوروبي أو الاحتياطي الفيدرالي لديهم يابانيين أو روس يتخذون قرارات لصالح الأوروبيين والأمريكيين.

وتسيطر فرنسا على التعليم والثقافة؛ فمثلا، يقدم البنك الدولي ١٣٠ مليون دولار سنوياً لدعم البلدان الفرنكوفونية لدفع ثمن كتب مدارسهم العامة، وبما أن ٩٠٪ من هذه الكتب مطبوعة في فرنسا، فإن الأموال تذهب مباشرة من البنك الدولي إلى فرنسا، وبذلك تمارس فرنسا غسيلاً للأموال إلى جانب غسيل

للمخ من خلال سيطرتها على الكتب الدراسية وما فيها من تركيز على أمجاد الثقافة الفرنسية دون غيرها. وفرض نشر اللغة الفرنسية ودعم الوسائل اللازمة لذلك.

لقد عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تاريخيًا بالتنسيق مع فرنسا لتثبيت نظام CFA، ونادراً ما أُنتقدت طبيعة هذا النظام الاستغلالية. وكجزء من نظام بريتون وودز يقود الأمريكيون البنك الدولي، ويقود الأوروبيون صندوق النقد الدولي؛ وغالبًا ما تشغل منصب مدير عام صندوق النقد الدولي مسؤولة فرنسية، – هي كريستين لاغارد حاليا –، وقد ساعد صندوق النقد الدولي فرنسا على مر السنين، في الضغط على دول الاتحاد المالي الأفريقي لمتابعة سياساتها المرغوبة. مثال ذلك: لم ترغب ساحل العاج في أوائل التسعينيات خفض قيمة عملتها، لكن الفرنسيين دفعوا لأجل هذا التغيير، فرفض صندوق النقد الدولي في نهاية عام ١٩٩١ مواصلة إقراض المال لساحل العاج، وعرض على البلاد خيارين: إما أن تسدد الديون المتعاقد عليها مع الصندوق، أو أن تخفض قيمة عملتها، وفعلا خضعت ساحل العاج ودول الاتحاد المالي الإفريقي ووافقوا على تخفيض قيمة العملة بعد ثلاث سنوات.

لذلك تعاني الدول الأفريقية عموما ودول CFA من الاستغلال الذي يُضرّ بمصالحها؛ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب التضخم مقوماً بالدولار كالآتي:

- ساحل العاج: ١٧٠٠ دولار، مقارنة بـ ٢٥٠٠ دولار في أواخر السبعينيات.
- السنغال: لم يتجاوز نصيب الفرد ما بلغه في الستينيات حتى عام ٢٠١٧.
- الغابون: تم تسجيل أعلى متوسط دخل في عام ١٩٧٦، بأقل بقليل من ٢٠٠٠٠ دولار، وبعد أربعين عاماً، تقلّص بمقدار النصف.
- غينيا بيساو: انضمت إلى نظام CFA في عام ١٩٩٧، وهو العام الذي سجلت فيه ذروة متوسط دخلها، لكن بعد ١٩ عاماً، انخفض دخلها بنسبة ٢٠٪.

لقد دعمت فرنسا الطغاة في منطقة CFA خلال ستة عقود ماضية بما يناقض ادعاءاتها بقيم كالحرية، والمساواة، والإخاء؛ فنفذت بين عامي ١٩٦٠–١٩٩١ ما يقرب من ٤٠ تدخلاً عسكريًا في ١٦ دولة للدفاع عن مصالحها. ويحظى كل طاغية ناجح في إفريقيا الفرنكوفونية بالدعم الكامل. وكلما حدث انقلاب على الديمقراطية، دعم الفرنسيون الانقلابيين ما داموا ودودين لنظام الاتحاد المالي الإفريقي، وأي شخص لديه ميول معادية للفرنسيين، تأتيه العقوبات أو التهديدات أو الاغتيالات. وكأمثلة على ذلك:

- عندما حاولت غينيا في عام ١٩٥٨، المطالبة باستقلالها النقدي، وحسب الواشنطن بوست، انسحب الفرنسيون من غينيا آخذين معهم كل ما في وسعهم؛ حيث فكّوا المصابيح الكهربائية، وأزالوا مخططات خطوط أنابيب الصرف الصحي في العاصمة كوناكري، وأحرقوا الأدوية. ولزعزعة الاستقرار، أطلق الفرنسيون عملية (برسيل)، فزورت المخابرات الفرنسية كميات ضخمة من الأوراق النقدية الغينية الجديدة ثم ضخوها في البلاد. فانهار الاقتصاد الغيني، وتحطمت آمال البلاد الديمقراطية جنبًا إلى جنب مع مواردها المالية وخضعت لحكم وحشي دام ٢٦ عامًا.
- عندما أعلن (موديبو كيتا) في يونيو ١٩٦٢، استقلال مالي وأنها ستغادر منطقة CFA لسك عملتها الخاصة. أُطيح به بانقلاب عسكري عام ١٩٦٨. لتعود ثانية إلى منطقة CFA، ففرض الفرنسيون تخفيضين لقيمة الفرنك المالي كشرط لإعادة العمل، ولم يسمحوا بعودتها حتى ١٩٨٤.
- عندما طلب رئيس النيجر (حماني ديوري) في عام ١٩٦٩، ترتيبًا أكثر مرونة، لتتمتع باستقلال نقدي أكبر، رفض الفرنسيون، وهددوه بوقف دفع ثمن اليورانيوم الذي كانوا يحصدونه من مناجم الصحراء والذي يمنح فرنسا استقلال الطاقة من خلال الطاقة النووية. ثم بعد ست سنوات، أطاح الجنرال (سيني كونتشي) بحكومة (ديوري) قبل ثلاثة أيام من الاجتماع المخطط لإعادة التفاوض بشأن سعر اليورانيوم النيجيري.
- عندما سئل القائد العسكري الثوري (توماس سانكارا) من بوركينا فاسو، في عام ١٩٨٥: أليس فرنك CFA سلاحًا للهيمنة على إفريقيا؟ اغتيل بعد ذلك بعامين على يد صديقه (بليز كومباوري)، الذي استولى على السلطة حتى عام ٢٠١٤.
- حاول أول زعيم لتوغو بعد الاستعمار (سيلفانوس أوليمبيو) في ديسمبر ١٩٦٢، إنشاء بنك مركزي وفرنك توغولي. لكنه اغتيل قبل يومين من موعد مغادرة توغو للاتحاد، وتقلّد مرتكب الجريمة السلطة ليحكم أكثر من خمسة عقود حتى وفاته في ٢٠٠٥، ومازال ابنه يحكم حتى الآن.

حركات مناهضة CFA

بدأت حركة المناهضة تكتسب مزيداً من القوة بفضل شيوع الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي، فتمكن الناس من التجمع والتنظيم بطريقة لا مركزية ضمن جهد إقليمي.

سادت فكرة عملة موحدة لدول مجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية (إيكواس)، تشمل نيجيريا وغانا. وحاول الفرنسيون اختطاف هذه الخطة، معتبرين أنها وسيلة توسيع إمبراطوريتهم المالية. فحاولت إدارة (ماكرون) إعادة تسمية فرنك CFA بـ ECO كاستمرار للنظام المالي الاستعماري الفرنسي؛ فتراجعت نيجيريا وغانا عن ECO. وتابعت البلدان التي يديرها البنك المركزي BCEAO الطريق نحو التحول إلى هذه العملة بحلول عام ٢٠٢٧؛ لكن سيبقى للفرنسيين القدرة على التحكم.

إن الفرنسيين ليسوا أذكياء كفاية ففكرة إنشاء فرنك CFA اقتبسوها من العملة المستخدمة من قبل المحتلين النازيين لفرنسا؛ عندما أنشأت ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية عملة وطنية لمستعمراتها الفرنسية لتتحكم في الواردات والصادرات باستخدام رافعة مالية واحدة، وعند انتهاء الحرب واستعادة الفرنسيين لحريتهم، طبقوا النموذج نفسه على مستعمراتهم؛ فصارت فرنسا تطبع CFA وتشتري به سلعًا حيوية من مستعمراتها السابقة، بينما أوجبت على أهل تلك البلاد العمل لكسب تلك الاحتياطيات.

نموذج السنغال لتبني البيتكوين:

عندما تم تخفيض قيمة فرنك CFA في عام ١٩٩٤ دُمرت المدخرات ومنها مدخرات عائلة السنغالي Fodé Diop[1]، الذي أدرك أهمية المال واللغة؛ عندما استمع لمقطع فيديو للدكتور الشيخ (أنتا ديوب)، العالم والمؤرخ السنغالي، وهو يتحدث عن المال واللغة كأداتين للسيطرة على عقول الناس وسبل عيشه، وفهم بأن عملة بلده هي آلية للسيطرة؛ فالفرنسيون يطبعون ويتحكمون في الأموال من خلال حسابات عمليات كل بلد، ويملكون كل البيانات، ويعرفون كل فاسد، ومن يشتري العقارات في فرنسا وغير ذلك.

تأثر (فودي) عام ٢٠٠٧، عندما عمل في لاس فيغاس في مجال التكنولوجيا باختراع iPhone. وبات يتساءل: كيف نحصل على مدفوعات محلية ضمن تطبيقات الآيفون، ليتمكن الأشخاص الذين ليس لديهم حسابات مصرفية وبطاقات ائتمان استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول؟

[1] فودي ديوب، رائد أعمال ومطور و cypherpunk. وهو منظم لقاءات مطوري Bitcoin في داكار، السنغال.

قرأ (فودي) ورقة (ساتوشي ناكاموتو)[1]عن البيتكوين، ومنذ ذلك الوقت فكر بأن لديه **سلاحًا لمقاومة الاضطهاد والاستعمار النقدي للخروج من سيطرة الحكومات على أموال الشعب**. وأنه لن يكون لفرنسا الحق أو القدرة على طباعة أموال الشعب السنغالي والسيطرة عليها بعد الآن. كان يؤمن بالتزاوج بين الهاتف الذكي والبيتكوين كأداة تمكين رائعة؛ وقد عمل في شركات ناشئة في مجال الرقمنة على مدى سنوات، وانضم لمعسكر تدريب على التشفير عام ٢٠١٧، وانخرط في مجال العملات المشفرة.

إن التحويلات مصدر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي للعديد من دول CFA، وحسب بيانات البنك الدولي، اعتمد الناتج المحلي الإجمالي على التحويلات بنسبة ١٤.٥٪ لجزر القمر، و ١٠.٧٪ للسنغال، و ٩.٨٪ لغينيا بيساو، و ٨.٤٪ لتوغو، و ٦٪ لمالي. ويبلغ متوسط تكلفة إرسال تحويل ٢٠٠ دولار إلى جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا ٨٪، ومتوسط تكلفة إرسال ٥٠٠ دولار هو ٩٪. بينما تنخفض خدمات التحويلات القائمة على Bitcoin لأقل من ١٪، لتشكل ٠.٥٪ إلى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول CFA. فإذا قُدّر ما يتم إرساله بـ ٧٠٠ مليار دولار سنويًا إلى منطقة CFA؛ فهذا سيوفر ٣٠–٤٠ مليار دولار، وهو ما يعادل إنفاق الولايات المتحدة على المساعدات الخارجية سنويًا.

لكن كيف سيشارك السنغاليون النظام المالي العالمي؟

سيتخطون البنوك بالتوجه مباشرة إلى البيتكوين؛ بالطريقة نفسها التي تخطى الناس بها الخطوط الأرضية بتوجههم مباشرة إلى الهواتف المحمولة. ويعتقد (فودي) أنه عندما يتعامل الناس بالبيتكوين، فسيبدأون بالادخار. واستشهد بما حدث في السلفادور؛ حيث وقف في قاعة المؤتمرات في ميامي – في وقت سابق من شهر حزيران ٢٠٢١ – وهو يستمع إلى مؤسس Strike Jack Mallers[2] معلنًا أن بلدًا قد أضاف عملة البيتكوين كعملة قانونية، فما بدأ **كمخزن للقيمة، يتطور الآن إلى وسيط للتبادل**.

إن لدى السلفادور بعض أوجه التشابه مع بلدان منطقة CFA؛ فهي دولة فقيرة، وعملتها مثبتة بعملة أجنبية، وتعتمد على الواردات، وقاعدتها التصديرية ضعيفة، وسياستها النقدية تسيطر عليها قوة

[1] ساتوشي ناكاموتو هو اسم مستعار، يستخدمه الشخص أو الأشخاص الذين طوروا البيتكوين، وقاموا بتأليف ورقته البيضاء، وأنشأوا البَرنامج المرجعي الأصليّ للبيتكوين ونشروه. وكجزء من تنفيذ العملية ابتكر ناكاموتو أول قاعدة بيانات سلسلة الكتل.

[2] Jack Mallers' payments company Strike is letting its U.S. customers buy and sell bitcoin for almost zero transaction fees, going head-to-head…, Link.

خارجية، و ٧٠٪ من البلاد لا تتعامل مع البنوك، و ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يعتمد على التحويلات.

وبناء عليه؛ فإذا كان من الممكن أن يكون خياراً جيداً بالنسبة لهم، فربما يكون مناسبًا لنا؛ رغم العقبات الكبيرة. فهل سينشأ مجتمع بيتكوين بيتش في السنغال؟ قال (فودي): نعم، وهذا هو سبب عودته، وسعيه لإدارة اللقاءات، وجمع التبرعات وإنشاء نسخة من راديو أوروبا الحرة لنشر الثقافة المعززة. وهو يعلم تماما أنه سيكون من الصعب الحصول على البيتكوين في السنغال، بسبب النفوذ الفرنسي، الذين لن يخرجوا من البلاد دون قتال، فديمقراطية كفرنسا لديها وجه قبيح، والناس لن تسترد حريتها، إلا باستخدام (كود مفتوح المصدر).

إن عملة البيتكوين؛ هي تغيير للحياة. فإن لم يكن لدينا من قبل نظام يمكن من خلاله سك النقود بطريقة لا مركزية. فاليوم لدينا مثل هذا. إنه حلٌ لمن هم في أمس الحاجة إليه. ولأول مرة، لدينا أداة قوية للرد على القمع. قد لا يكون الأمر مثاليًا، لكن يجب علينا استخدام الأدوات التي لدينا للقتال من أجل الناس دون انتظار من يساعدنا.

فصل المال عن الدولة

إن الأموال مدفونة تحت أقدام حركات حقوق الإنسان العالمية، لا تناقش ذلك في مؤتمراتها، وقليلا ما يتداوله النشطاء. وإن سألت عن نظم استبداد المال، فستجد قصصاً مذهلة ومأساوية؛ فقد تم شيطنة إريتريا وكوريا الشمالية، وإيجاد تضخم مفرط في زيمبابوي وفنزويلا، ومراقبة الدولة في الصين وهونغ كونغ، وجُمدت المدفوعات في بيلاروسيا ونيجيريا، وأقيمت جدران الحماية الاقتصادية في إيران وفلسطين وسوريا. إنه بدون الحرية المالية، لن تستطيع الحركات والمنظمات غير الحكومية إعالة نفسها؛ فإذا أُغلقت حساباتها المصرفية، وأزيلت أوراقها النقدية من كونها عملة، وخفض حجم الأموال؛ فستكون السلطة محدودة والطغيان مستمر. وسيبقى القمع النقدي خفيًا، لا يتم الحديث عنه في العلن.

لذلك رفع مواطنو CFA في السنوات الأخيرة، وبشكل متزايد؛ شعار رفض الوضع الراهن وعبودية صندوق النقد الدولي، واقترحوا إما عملة إقليمية، يسيطر عليها القادة المحليون، أو أن تنشئ كل دولة من

دول CFA عملتها الخاصة وأن تديرها. لكن الحكم الديكتاتوري المحلي، أو استيلاء قوى أجنبية جديدة كروسيا أو الصين على الوضع يبقى تهديداً قائماً. لذلك يحتاج الناس إلى أموال تكسر الوضع الراهن، أموال يمكنهم السيطرة عليها، ولا يمكن أن تتلاعب بها الحكومات من أي نوع، إذاً إن **الفصل بين المال والدولة جارٍ**. والشيء المؤكد هو مقاومة **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأية توجهات في هذا الاتجاه**.

قال (هيل هاربر)[1] لصحيفة نيويرك تايمز حول نشاطه بالبيتكوين في مجتمع الأميركيين الأفارقة: بكل بساطة، **لا يمكنهم استعمار البيتكوين**.

وقالت (فريدة نابوريما)[2]: يمثل البيتكوين وللمرة الأولى على الإطلاق **كون المال لا مركزي** بحيث يمكن لأي شخص في العالم الوصول إليه بغض النظر عن لون بشرته أو أيديولوجيته أو جنسيته أو مقدار الثروة أو الماضي الاستعماري. إنها عملة الناس، وربما، يجب أن نطلق على **البيتكوين عملة إنهاء الاستعمار**.

حماة (حماها الله) بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢١ م

[1] فرنسيس هاربر، ممثل تلفزيوني، من الولايات المتحدة الأمريكية، ولد في آيوا، وهو عضوٌ في الحزب الديمقراطي الأمريكي

[2] فريدة بمبا نابوريما ناشطة وكاتبة من توجو تناضل من أجل الديمقراطية في توجو منذ أن كانت مراهقة. عندما كانت في العشرين من عمرها، أسست حركة "Faure Must Go"، داعيةً إلى المقاومة المدنية لصالح الديمقراطية. المنشورة في عام 2014، يشجع كتابها من المقالات La Pression de l'Oppression مقاومة أولئك الذين يتعرضون للاضطهاد.